

انهم يحجوبون عن المعارف والاشهاد كما يقع فيه جعل المتخوف فان ذلك
جعل بمقام الامة فان المجتهدين القدماء لم يخشوا في علم الغيوب وهم وان
كانوا يحكمون بالظن فالظن علم وما بينهم وبين أهل الكشف لا اختلاف
الظنون في مقامات الرسل من حيث تشريعهم للامة باجتهادهم كما
شرع الرسل لا مهم انتهى في كتاب الباب السابع والستين في الامامة
بعد كلام طويل في مدح المجتهدين فعلم ان المجتهدين هم الذين ورثوا الانبياء
حقيقة لا وهم في منازل الانبياء والرسل من حيث الاجتهاد في الاحكام وذلك
تشريع عن امر الشارع في كل مجتهد مصيب من حيث تشريعهم بالاجتهاد
كما ان كل شيء موصوم به في انما نقصد الله المجتهدين بذلك ليحصل لهم
نصيب من التشريع وثبت لهم فيه القدم والبرهان ولا يتقدم في الاجرة
سوى النبي صلى الله عليه وسلم فتشريع علم هذه الامة حفاظ الشريعة
المجتهدة في صفوف الانبياء والرسل لا في صفوف الامة فاما من يقول
ان المجتهدين في صفوف الامة او الثمان او الثلاثة او اكثر وكل علم
منهم له درجة الاستاذية في علم الاحكام والحوال والقامات
والمنازلات الى ان ينتهي الامر في ذلك الخاتم الامة المجتهدين للمجتهدين
الذي هو المهدى عليه السلام انتهى في كتاب ايضا في نيب الجزائر من
الفتوحات انما امرنا الشارع صلى الله عليه وسلم بالصلاة على الله
بقوله لنا قولوا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى اله كما صليت على
ابراهيم وعلى آل ابراهيم لا يكون لاه الذين هم المجتهدون من الوحي مثل
ما كان لآل ابراهيم الذين هم اسحاق ويعقوب ويوسف من التشريع
بالاجتهاد وان تفاوتت المقامات في ذلك فقد حقق الله تعالى حقا
وجعل الوحي للمجتهدين في اجتهادهم ان المجتهدين لا يحكم الا بما شره الله
تعالى في اجتهاده ولذلك حرم الله تعالى على المجتهدين ان يخالف ما اوحى
به اليهم فقل ان الاجتهاد في مقامات التشريع ما هو عين
التشريع وان معنى اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم كما صليت

ن

الابراهيم انبياء ورسل في المرتبة عندك بما اعطيتهم من التشريع والوحي
فالحمد للحمد ومن رحمتك تجعل خواص امتي مشرعين بالاجتهاد وقد وقع
ذلك والله الحمد وقد اشبه المجتهدين الانبياء من حيث تفويض الشارع لهم
باجتهادهم وجعلهم في شريعتنا انتهى في كتاب الباب السابع والستين
واما علم ان جميع المجتهدين هم في مقام الارث النبوي القدام المرسوخة
لكنهم لا يعرفون انفسهم في ذلك المقام ولذلك فاطر بعضهم بعضا
الامداد الا انهم بالعلوم اليهم من هذا المقام فطلب كل واحد من صاحبه
ان يرجع الى ما ظهر له من الادلة من وجوب الاجتهاد والنبوة او كراهة
كما انهم لا يعرفون انفسهم في ذلك المقام كذلك لا يعرفون من حيث ذلك
كشفا ومشاهدة وانما يعرفون ذلك بواسطة الادلة وذلك في اجتهاد
نصيب على الاستدراك كعلم من غير الشريعة كما ان كل شيء يتقدم على زمان
رسول الله صلى الله عليه وسلم على حق والايان بذلك والجب فضله
ان المجتهدين من هذه الامة ورثة الانبياء في التشريع المذكور فقد ثبت
لهم اولتهم مقام الوحي للانبياء وكان الاجتهاد كما اختلف في شرح الرسل
الا انهم لا يلحقون بالرسل لعدم الكشف واليقين فان الحكم بحكم
تبيد اوله خلافة فيرجع عنه بخلاف الانبياء لا يكون الحكم الا بالاول
بما مرجه يدور عليهم من الله تعالى ينسخ حكمه ثم يخالع علم رجال
تركه ثم يقول لا امر الشارع خايعون عن ابي نفوسهم كما اشار اليه
قوله تعالى الحكم بين الناس بما اراك الله في كتابه فلا
تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله فمن سخانه وتعالى حكم محمد صلى
الله عليه وسلم وعجزه بما اراه الله تعالى كنهه صلى الله عليه وسلم
ولم يقل الحكم بما ارادت بل عانته لما حرم باليقين ما حرم على نفسه في
تصديقه ليشه وحفضه لشرعنا فقال له يا ايها النبي لم تحرم ما احل
الله لك نبي في مرضات اوليائه فكان هذا من جملة ما ارادته بنفسه
الشرعية وبين ان المراد بقوله بما اراك الله اي ما اوحى به اليك لا ما تراه من

ن